برنامج الأغذية العالمي
Programme Alimentaire Mondial
World Food Programme
Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثالثة

روما، ٢٢ - ٢٠٠١/١٠/٢٦

تقارير التقييم

البند ٦ من جدول الأعمال

مقدمة للمجلس لينظر فيها

تقرير موجز عن التقييم المرحلي لمشروع الكاميرون ٤٣٨٧ (التوسع الأول)

برنامج التغذية المدرسية في محافظات أدموا ومحافظات الشمال وأقصى الشمال والشرق

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.3/2001/6/4
5 September 2001
ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورة أسماؤهم أدناه، ونرجو أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مدير مكتب التقييم (OEDE): Mr A. Wilkinson رقم الهاتف: 066513-2029

كبير موظفي التقييم (OEDE): Ms S. Frueh رقم الهاتف: 066513-2033

الرجاء الاتصال بمشرف وحدة التوزيع وخدمات الاجتماعات إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2328).

ملخـــص

يقدم برنامج الأغذية العالمي المساعدة لقطاع التعليم في الكاميرون منذ سنة ١٩٩٢. ويرمي المشروع ٤٣٨٧ (التوسع الأول) إلى رفع معدل التحاق الأطفال (وخاصة الفتيات الصغيرات) بالمدارس الابتدائية ومواظبتهم على الدراسة وإلى إعادة تركيز المشروع على المناطق الريفية من المحافظات الأربع التي ينخفض فيها معدل الالتحاق عن المعدل الوطني، وهي محافظات الشرق وأدموا والشمال وأقصى الشمال.

والمشروع في الوقت الحاضر بسبيله إلى إنجاز هدفين من بين أهدافه الثلاثة المباشرة، وهي: (١) زيادة المواظبة على المدارس الابتدائية؛ (٢) تحسين معدلات التحاق الفتيات في المدارس المستفيدة ومواظبتهن على الدراسة. ولم تستطع البعثة التأكد مما إذا كان المشروع قادرا على تحقيق هدفه الثالث، وهو: تحسين قدرة التلاميذ على اكتساب المعارف عن طريق تزويدهم بتغذية متوازنة تكميلية. ونظرا لأن وجبة المقصف تقدم ظهرا (في نهاية اليوم الدراسي تقريبا)، فقد يبدو أن هذا الهدف سيكون من الصعب قياسه. فالأطفال يغادرون المدرسة عادة بعد ساعة أو ساعتين على أكثر تقدير من تناولهم الطعام، وتقدم معظم الدروس قبل تناول الوجبة.

والإطار التعليمي للمشروع مصاب في الوقت الحاضر بالضعف. وقد لاحظت البعثة وجود نقص كبير في المعدات المدرسية والمواد التعليمية بالإضافة إلى نقص في المعلمين. وتؤدي هذه القيود حاليا إلى الحد من الآثار التعليمية الممكنة للدعم المقدم من **البرنامج**.

مشروع القـــرار

يحيط المجلس التنفيذي علما بالتوصيات الواردة في تقرير التقييم (WFP/EB.3/2001/6/4). كما يحيط المجلس علما بالتدابير الإدارية التي اتخذت حتى الآن كما يتبين من الورقة الإعلامية المتعلقة بالتقرير (WFP/EB.3/2001/INF/14), ويشجع على اتخاذ مزيد من التدابير بشأن هذه التوصيات مع مراعاة الآراء التي تبدى أثناء المناقشة.

مقدمة

١- وقعت بعثة التقييم المعنية بمشروع **البرنامج** للكاميرون ٤٣٨٧ (التوسع الأول) في الفترة من ٢ إلى ٢٠٠١/٥/١٨. وكانت الأهداف الرئيسية للبعثة هي تقييم المشروع في منتصف المدة كما طلب المجلس التنفيذي **للبرنامج** وتقديم الدعم لإعداد البرنامج القطري الجديد للكاميرون.

مشروع الكاميرون ٤٣٨٧ (التوسع الأول)

٢- أقر المجلس التنفيذي المشروع في أيار/ مايو ١٩٩٨ لمدة أربع سنوات, وبدأ المشروع في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٨. وتبلغ التكاليف الإجمالية التي يتحملها **البرنامج** ٩,٥ مليون دولار أمريكي (التكاليف المعدلة). ووافق **البرنامج** على أن يقدم ١٨ ٢٢٣ طنا من السلع الغذائية. وتتضمن ميزانية **البرنامج** للمشروع معدلا لتكاليف النقل الداخلي والتخزين والمناولة يبلغ ٥٧ دولارا للطن (وهو الرقم المتوسط لأربع سنوات).

٣- وينص موجز المشروع وخطة العمليات على توفير وجبة الغداء لتلاميذ يبلغ متوسط عددهم السنوي ٤٩ ٠٠٠ تلميذ وحصص غذائية جافة لعدد من الفتيات يبلغ متوسطه السنوي ١٦ ٠٠٠ فتاة في الصفوف من الثاني من المستوى الابتدائي إلى الثاني من المستوى المتوسط (أي السنوات الثلاث النهائية من المدرسة الابتدائية).

٤- والأهداف العامة للمشروع هي الإسهام في تحسين وتوسع التعليم الأساسي للجميع والحد من أوجه التفاوت بين المناطق وفيما بين الجنسين، بالإضافة إلى تشجيع المجتمعات المحلية على المشاركة بنشاط في إدارة المدارس. وهناك تركيز خاص على أفقر السكان وأكثرهم حرمانا من التعليم في البلد. أما الأهداف المباشرة الثلاثة فقد ذكرت في الملخص (الوارد أعلاه).

السياق التعليمي: التعليم الابتدائي

التمويل

٥- خلال العقد الماضي تميز الإنفاق الحكومي العادي على التعليم الابتدائي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بانخفاض مفاجئ يناهز ٥٠ في المائة بعد ١٩٩٣/ ١٩٩٤ ثم تلاه استقرار (حوالي ٠,٢٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في السنوات التالية. وقد أدى ركود المرتبات إلى رحيل المعلمين على نطاق واسع، وترتب على ذلك تدهور شديد في ظروف التدريس، وخاصة في المحافظات المدعمة من **البرنامج** التي هي أفقر المحافظات في البلد.

٦- وقد أدت الأزمة الاقتصادية التي سادت في الكاميرون منذ أواسط الثمانينيات إلى إقدام الحكومة على الاشتراك مع مؤسسات بريتون وودز في عدد من برامج التعديل الهيكلي المختلفة. وفي البداية أفضت هذه البرامج إلى تجميد توظيف المعلمين على مستوى المرحلة الابتدائية في المدارس الحكومية وإغلاق معاهد تدريب معلمي التعليم العام وإلى تخفيض الإنفاق على المرتبات بنسبة ٦٠ في المائة في سبتمبر/ أيلول ١٩٩٣. وبلغت حصة النفقات على بنود غير

المرتبات (المعدات، والكتب الدراسية، والمواد التعليمية وما إلى ذلك) متوسطا قدره ٥,٩ في المائة فقط من ميزانية التعليم الوطنية في الفترة من عام ١٩٩٣ حتى الوقت الحاضر, وثبت أنها غير كافية لتلبية احتياجات أعداد التلاميذ الملتحقين بالمدارس.

٧- وفي سنة ١٩٩٧ أبرمت سلطات الكاميرون مع صندوق النقد الدولي اتفاقا جديدا على شكل تسهيل للتعديل الهيكلي المدعم مساندة لبرنامج الثلاث سنوات للإصلاح الاقتصادي والمالي في الكاميرون. والغرض من هذا البرنامج هو تهيئة الظروف للنمو الاقتصادي المستدام وانتعاش الأحوال المعيشية للسكان على نحو باق. وفي هذا الإطار بدأت الحكومة في وضع استراتيجية تعليمية ترمي إلى ضمان توفير خدمات تعليمية وافية كما وكيفا وتسهيل فرص الالتحاق بالمدارس لجميع التلاميذ.

٨- ولما كانت الأهداف التعليمية التي تتوخاها الحكومة ترمي إلى تحسين معدل التحاق التلاميذ بالمدارس الابتدائية وبقائهم فيها وزيادة قدرتهم على اكتساب المعارف عن طريق تحسين تغذيتهم فإن مشروع الكاميرون الذي ينفذه **البرنامج** منسجم مع الجهود التي تبذلها حكومة الكاميرون في قطاع التعليم.

هيئة التدريس

٩- يضطلع بتوفير التعليم الابتدائي في الوقت الحاضر ثلاث فئات من المدرسين هي:

- المعلمون المعتمدون التابعون لنظام الخدمة المدنية؛
- المعلمون العاملون بعقود مؤقتة[١]؛
- "أولياء الأمور المعلمون" الذين تعينهم رابطات أولياء الأمور مباشرة وتدفع لهم أجورهم[٢].

١٠- ويتفاوت توزيع الفئات المختلفة من المعلمين العاملين في التعليم الابتدائي تفاوتا كبيرا من مدرسة إلى أخرى. ومع ذلك فإن العدد الإجمالي لأولياء الأمور المعلمين كبير على نحو واضح. ومثال ذلك أنه في فبراير/ شباط ٢٠٠١ كان يوجد في محافظة الشمال ٧٦٣ معلما معتمدا (٣٨ في المائة) و ٤٧١ معلما مؤقتا (٢٣ في المائة), وذلك بالمقارنة بـ ٧٨٠ من أولياء الأمور المعلمين (٣٩ في المائة).

١١- وفي سنة ١٩٩٥ قدر النقص الإجمالي في معلمي المدارس الابتدائية بـ ١٢ ٠٠٠ معلم. وفي سنة ٢٠٠١ قورت الحكومة رغبة منها في تقليل هذا العدد أن تدمج ١ ٧٠٠ معلم مؤقت في صفوف الموظفين الحكوميين وأن تعين ١ ٣٠٠ معلم جديد لبداية السنة الدراسية ٢٠٠٠/٢٠٠١ و١ ٨٠٠ معلم إضافي في يناير/ كانون الثاني ٢٠٠١.

١٢- إن الضعف الحالي في قطاع المدرسين من حيث الكم والكيف بالإضافة إلى عدم كفاية البنيات الأساسية المدرسية ينطوي على خطر كبير بالنسبة لنوعية التعليم المقدم ويحد من التأثير الممكن للدعم الذي يوفره **البرنامج**.

---

(١) أعيد فتح معاهد تدريب المعلمين في عام ١٩٩٥. وليس لدى المعلمين الذين يتلقون التدريب في هذه المعاهد ما يضمن لهم أن يجدوا عملا, ولكنهم قد يعينون كمعلمين مؤقتين بموجب عقد مدته سنتان لا يجدد إلا مرة واحدة فقط. وتتراوح مدة تدريبهم فيما بين سنة وثلاث سنوات وفقا لإعدادهم الدراسي (شهادة المدرسة الابتدائية, تحت الاختبار, دبلوم).

(٢) ليس لدى "أولياء الأمور المعلمين" أي تدريب مهني سوى ما يتلقونه خلال أيام التدريب التي تحددها هيئات تفتيش المناطق.

عدد التلاميذ

١٣- طرأ على عدد التلاميذ الذين يتلقون التعليم في المدارس الابتدائية منذ بداية التسعينيات تطوران متعارضان, وذلك كما يتبين من المعدل الإجمالي للالتحاق[٣]: فقد كان هناك هبوط منذ نهاية الثمانينيات (إذ بلغ المعدل الإجمالي للالتحاق في ١٩٩٥/١٩٩٦)، أو انخفاض بمقدار ٢٢ نقطة في سبع سنوات، وانتعاش تدريجي خلال السنوات التالية (حيث بلغ المعدل الإجمالي للالتحاق ٨١,٨ في المائة في ١٩٩٨/١٩٩٩)، أو زيادة بمقدار تسع نقاط في ثلاث سنوات.

١٤- وازداد هذا الاتجاه على نحو لافت للنظر في بداية السنة الدراسية ٢٠٠٠/٢٠٠١ عقب الإعلان الذي أصدره رئيس الجمهورية في فبراير/ شباط ٢٠٠٠ فيما يتعلق بالتخلي عن الرسوم المدرسية (٥٠٠ ١ فرنك بعملة البلاد الأفريقية الناطقة بالفرنسية للطالب في السنة).

١٥- والفارق بين المحافظات المختلفة من حيث المعدل الإجمالي للالتحاق ملحوظ إلى حد كبير. ففي ١٩٩٨/ ١٩٩٩ لم يكن هذا المعدل يتجاوز ٥٠ في المائة إلا بقليل في ثلاث من محافظات الكاميرون العشرة. ويجدر بالملاحظة أن ثمة إشارة هنا إلى ثلاث من المحافظات الأربعة التي كان ينفذ فيها المشروع (أدموا, ٥٢,٨ في المائة؛ محافظة الشمال, ٥٤,٩ في المائة؛ محافظة أقصى الشمال, ٥١,٩). وفي السنة نفسها أصبح ترتيب محافظة الشرق, وهي رابع المحافظات التي يستهدفها المشروع, السادسة بين المحافظات, حيث بلغ المعدل فيها ٨٢,٧ في المائة، وهو ما يزيد زيادة طفيفة عن المتوسط الوطني (٨١,٨ في المائة).

١٦- كما يظهر التمايز بين الجنسين على نحو واضح في مختلف المحافظات. وإذا استثنيت المنطقة الساحلية فإن المحافظات التي تتميز بأعلى معدل للالتحاق يقترب فيها مؤشر التكافؤ بين الجنسين من ١ (أي عدد متساو من الأولاد والفتيات). ومن ناحية أخرى يبلغ مؤشر التكافؤ في محافظتي أدموا والشمال حوالي ٠,٥٠ , بل انه يقل عن ذلك في أقصى الشمال (٠,٤٩).

١٧- والحقيقة التي تظهر من ذلك هو أن اختيار المحافظات الشمالية الثلاثة كمناطق ذات أولوية في الإفادة من دعم **البرنامج** والتأكيد على التحاق الفتيات بالمدارس كان له ما يبرره تماما بالنظر إلى الأوضاع المدرسية في تلك المحافظات بالمقارنة مع المتوسط الوطني. أما اختيار محافظة الشرق فيبدو أنه موضع شك. (غير أنه ينبغي أن يلاحظ أن معدلات الالتحاق بالمدارس في المناطق الريفية المحرومة المدعمة من **البرنامج** في محافظة الشرق أقل بكثير من المتوسط الوطني, وخاصة في حالة الفتيات).

البنية الإدارية للمشروع

١٨- طبقا لخطة العمليات التي أبرمت بين الحكومة و**البرنامج** فإن وزارة التربية مسؤولة عن تنفيذ المشروع والرصد الفني لإنجازاته. وقد أقيمت بنية إدارية للمشروع تتضمن إنشاء وحدة مركزية للتنسيق ووحدات أخرى إقليمية للتنسيق.

١٩- والواقع أن هناك قناتين متوازيتين لجمع ونقل وتحليل البيانات من القاعدة حتى المستوى المركزي. ففي النظام الأول تتبع المعلومات طريق تدرج السلطة في وزارة التربية. أما في النظام الثاني فإنها تنتقل على المستوى الإقليمي من خلال الأمانة التنفيذية لمنظمة الأغذية والزراعة/ لجنة **للبرنامج** وتحال إلى الأمانة الدائمة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة و**البرنامج** في ياوندي.

(٣) إن النقص العام في البيانات فيما يتعلق بعدد الأطفال الملتحقين بالمدارس يجعل من المستحيل حساب معدل الالتحاق الصافي.

٢٠- وينطوي نظام الرصد الذي تطبقه وزارة التربية على بعض نقاط الضعف التي ترتبط بالاختيارات التنظيمية وقيود النقل والإمداد وأداء الموظفين:

- على المستوى الإقليمي يتولى رئيس مرفق الأنشطة التي تمارس بعد الجدول المدرسي وخارج المنهج جمع المعلومات ومعالجتها مع اعتبار المقاصف المدرسية أنشطة خارج المنهج. إلا أن أهداف المشروع التعليمية ينبغي أن تكون قد أفضت إلى إشراك مفتش التدريس الإقليمي (منسق التدريس في دور الحضانة والمدارس الابتدائية) في رصد المشروع, وذلك لأن هذا الموظف المسؤول يتاح له عادة أن يكون نظرة عامة عن جميع البيانات الخاصة بالمدارس الابتدائية في المحافظة كجزء من واجباته.
- كثيرا ما ذكر النقص في وسائل النقل والإمداد المتاحة لمفتشي المناطق (للتعليم قبل الابتدائي والتعليم الابتدائي) ولمندوبي المقاطعات التابعين للخدمة التعليمية الوطنية بوصفه عاملا يحد من إمكانيات الرصد يعوق جمع البيانات.
- يبدو أن رصد وزارة التربية للمشروع غير متسق في مختلف المحافظات المدعومة من **البرنامج**. ففي بعض المحافظات (محافظة أدموا ومحافظة الشرق) تبين أن البيانات المجموعة مجزأة أو خاطئة, وهو ما يشكك في إمكانية التعويل على التحليل الذي أجري ونقل إلى المستوى المركزي. ويبدو من الضروري إذن زيادة قدرات الموظفين المعنيين.

الأوضاع السائدة في المدارس التي تمت زيارتها

⇦ *المدارس*

٢١- استطاعت البعثة أن تزور ٢٠ مدرسة (أي ٥ في المائة) من المدارس البالغ عددها ٤٤٤ مدرسة التي تتلقى المساعدة من المشروع في المحافظات الأربعة التي يعمل فيها **البرنامج**.

⇦ *البنيات الأساسية والمعدات واللوازم*

٢٢- المباني "الدائمة" خربة في معظم الحالات وسيئة الصيانة. ففي محافظات الشمال وأقصى الشمال لاحظت البعثة بعض حصص المرحلة الأولى (شعبة تعليم مبادئ اللغة/ المرحلة الابتدائية) كانت تتم أحيانا في ملاجئ بنيت باستخدام مواد مؤقتة (الأغصان للسقوف المغطاة بأوراق الشجر). ويضاف إلى ذلك أن عدد قاعات الدراسة لا يكفي العدد المتزايد من التلاميذ، وقد تكون إمدادات المياه مشكلة كبرى في المدارس التي تقع في المناطق الريفية في محافظات الشمال وأقصى الشمال.

٢٣- ومن الواضح أن عدد المناضد غير كاف في معظم المدارس التي تمت زيارتها، وذلك باستثناء المدارس التي يدعمها شركاء فنيون وماليون (منظمة اليونيسيف، واليابان، والمنظمات غير الحكومية وما إلى ذلك). ولا يتوافر في كثير من قاعات الدراسة تسهيلات آمنة لتخزين الكتب والمعدات المدرسية. وكثيرا ما يضطر الأطفال في المرحلة الأولى، وهم الذين يمثلون أكبر نسبة مئوية من التلاميذ، إلى الجلوس على الأرض مباشرة أو على الصخور، وخاصة في الشمال وأقصى الشمال. وكثيرا ما تكون السبورة هي الأداة التعليمية الوحيدة المتاحة للمعلمين.

٢٤- وبينما تتاح للمعلمين عادة الأدلة المستوفاة فإن التلاميذ لا يحصلون على ما يكفيهم من الكتب المدرسية، وكثيرا ما لا يوجد لديهم إلا لوح واحد للكتابة وقطعة واحدة من الطباشير وكراسة واحدة للتمارين وقلم رصاص أو قلم حبر واحد يعملون به.

⇦ *هيئة التدريس*

٢٥- في المدارس العشرين التي تمت زيارتها كان هناك ٨٠ مدرسا ينقسمون إلى الفئات التالية:

- معلمون معتمدون ٢٥ (أو ٣١ في المائة)
- معلمون بعقود مؤقتة ١٦ (أو ٢٠ في المائة)
- أولياء أمور معلمون أو "متطوعون" ٣٩ (أو ٤٩ في المائة)

٢٦- وقد يكون لارتفاع نسبة "أولياء الأمور المعلمين" غير المهرة تأثير كبير على نوعية التعليم الذي يتلقاه التلاميذ.

تأثير المشروع على التعليم

٢٧- لم تستطع البعثة أن تجري تحليلا إحصائيا شاملا على كل البيانات ذات الصلة بتنفيذ المشروع. فمن ناحية كانت البيانات الرقمية المقدمة من اثنتين من وحدات التنسيق الإقليمية الأربعة ناقصة أو خاطئة. يضاف إلى ذلك من ناحية أخرى أن مديرية التعليم الابتدائي لم يكن لديها عقب إعادة تنظيم إداري لوزارة التربية الملف الذي يتضمن كل البيانات الإحصائية التي كانت قد استوفيت بالنسبة لمرحلة التعليم الابتدائي[٤]. وقد حدت هذه العقبات من إمكانية عقد مقارنة عامة بين المدارس المستفيدة من مشروع **البرنامج** وبين سائر المدارس.

٢٨- غير أن من الواضح، بناء على البيانات المتوافرة، أن العدد الإجمالي للتلاميذ الملتحقين بالمدارس المستفيدة قد زاد إلى حد كبير منذ السنة الدراسية ١٩٩٧/ ١٩٩٨ وحتى الوقت الراهن. ففي المحافظتين اللتين تقعان في أقصى الشمال:

- ارتفع عدد التلاميذ في الشمال من ٤٥٩ ١٢ في ١٩٩٧/ ١٩٩٨ إلى ٩٢٩ ٢٢ في ٢٠٠٠/ ٢٠٠١، وهي زيادة بنسبة ٨٤ في المائة؛
- وارتفع عدد التلاميذ في أقصى الشمال من ٨٠٢ ١٣ في ١٩٩٧/ ١٩٩٨ إلى ٠٥٥ ٤٤ تلميذا في ٢٠٠٠/ ٢٠٠١، وهي زيادة بنسبة ٢١٩ في المائة (أي أكثر من ثلاثة أمثال عدد التلاميذ).

٢٩- أما النتائج المحرزة في المحافظتين الأخريين فقد كانت أقل من ذلك شأنا:

- زيادة بنسبة ١٥,٧٣ في المائة في محافظة أدموا حيث ارتفع عدد التلاميذ من ٧٧٤ ٩ في ١٩٩٧/ ١٩٩٨ إلى ٣١١ ١١ تلميذا في ١٩٩٩/ ٢٠٠٠؛
- وزيادة بنسبة ١٠,٥٣ في المائة في عينة أخذت من ٢٩ في المائة من المدارس المستفيدة في الشرق حيث ارتفع عدد التلاميذ من ٥٤٨ ٤ في ١٩٩٨/ ١٩٩٩ إلى ٠٢٧ ٥ في ١٩٩٩/ ٢٠٠٠.

(٤) من الآن فصاعدا ستتولى مديرية بحوث الوثائق والاستشراف (DPRD) المسؤولية عن البيانات الإحصائية الخاصة بوزارة التربية. وكانت البيانات تجمع أثناء القيام بهذه البعثة. وينبغي أن تتاح النتائج بحلول نهاية عام ٢٠٠١.

٣٠- وتبرز البيانات في المحافظتين اللتين يمكن عقد المقارنات فيهما الفارق الواضح بين تطور عدد الملتحقين بالمدارس المستفيدة من **البرنامج** وبين عدد الملتحقين بالمدارس الأخرى:

الزيادة في عدد الملتحقين من ١٩٩٨/١٩٩٧ إلى ٢٠٠١/٢٠٠٠

المحافظة	المدارس غير المستفيدة (%)	المدارس المستفيدة (%)
الشمال	٧٥,٥٩	٨٤,٠٤
أقصى الشمال	١١١,٦٥	٢١٩,١٩

٣١- بل إن الفارق أشد وضوحا فيما يتعلق بزيادة النسبة المئوية للفتيات الملتحقات:

زيادة في عدد الملتحقين من ١٩٩٨/١٩٩٧ إلى ٢٠٠١/٢٠٠٠

المحافظة	المدارس غير المستفيدة (%)		المدارس المستفيدة (%)	
	الأولاد	الفتيات	الأولاد	الفتيات
الشمال	٧٠,٦٠	٨٥,١٤	٧٤,٠	١١٣,١٠
أقصى الشمال	٩٦,٢١	١٤٧,٦٧	١٨٤,٢٨	٣١٣,٢٧

٣٢- ولسوء الحظ لم يكن من الممكن عقد أي مقارنات فيما يتعلق بالمحافظات الأخرى نظرا لعدم اتساق الإحصاءات بين شتى المصادر. غير أن الزيارات الميدانية التي قامت بها البعثة أكدت هذا الاتجاه العام وأتاحت للبعثة أن تؤكد أن المساعدة المقدمة من **البرنامج** كان لها تأثير كبير على تعليم الأطفال، وخاصة الفتيات، وذلك بمعزل عن الآثار الناشئة عن إلغاء الرسوم الدراسية في الآونة الأخيرة.

٣٣- إلا أن البعثة لاحظت أثناء زياراتها الميدانية أن قدرة المدارس المستفيدة من مساعدة **البرنامج** على اجتذاب التلاميذ لها بعض الآثار غير المستحبة وغير المتوقعة:

- في بعض الأحيان يترك التلاميذ المدارس المقيدين فيها ليلتحقوا بمدارس مستفيدة قريبة؛
- بعض مديري المدارس التي تتلقى معونة غذائية يقبلون "مستمعين بالمجان" (من صغار الأطفال غير المقيدين كمستفيدين من المقاصف المدرسية. وقد حدث ذلك في حالة أطفال تتراوح أعمارهم بين الرابعة والخامسة, وليسوا إذن في السن العادية للالتحاق بالمدرسة الابتدائية؛
- وتؤدي الزيادة في أعداد التلاميذ في المدارس المعانة من **البرنامج** دون أن يصاحب ذلك زيادة في عدد المعلمين إلى مشكلة خطيرة بالنسبة للمعلمين لكي يحافظوا على نوعية التعليم الذي يقدمونه وعلى بيئة التعلم في قاعة الدرس.

٣٤- وقد أدى المشروع إلى نتائج إيجابية فيما يتعلق بمواظبة التلاميذ على الدراسة، بحيث كانت المعدلات أعلى بصفة عامة من ٩٥ في المائة بالنسبة للفتيات والأولاد على حد سواء. ولم يكن من الممكن عقد مقارنة عامة لانقطاع التلاميذ عن الدراسة فيما بين المدارس المستفيدة والمدارس غير المستفيدة بالنظر إلى حالة الإحصاءات المتاحة. بيد أن

المقارنات التي أجريت بالاستناد إلى أخذ عينات محدودة من البيانات تبين أن المعدل كان منخفضا إلى حد كبير في المدارس المستفيدة من معونة **البرنامج**. ومن الصعب في هذه المرحلة قياس آثار توزيع الحصص الغذائية الجافة على الفتيات الملتحقات بالصفوف الثاني من المرحلة الابتدائية والأول والثاني من المرحلة الوسطى, وذلك لأن هذا التوزيع لم يبدأ إلا في ١٩٩٩/٢٠٠٠.

٣٥- وتبين نتائج الامتحانات الفصلية أن معدلات النجاح الدراسي تتزايد على نحو مطرد في المدارس المستفيدة. ومثال ذلك الزيادة من ٤٨ في المائة في ١٩٩٧/١٩٩٨ إلى ٦٢ في المائة في ٢٠٠٠/٢٠٠١ في أقصى الشمال. غير أن هذه المعدلات تبدو غير متسقة في مختلف المحافظات بل وفي بعض المناطق في نطاق المحافظة الواحدة. ولكن وحدة التنسيق الإقليمية تؤكد أن الأداء الدراسي يعزى إلى عدد من العوامل المختلفة, وبصفة خاصة المرافق المدرسية وحجم ونوعية هيئة التدريس.

إدارة المقاصف المدرسية

٣٦- تعمل المقاصف المدرسية على نحو جيد في المؤسسات التي تمت زيارتها. فكل منها مجهز بمطبخ تولت بناءه رابطة أولياء الأمور أو أفراد من مجتمع القرية وبمكان لخزن الطعام (إما بنية أنشئت خصيصا لذلك الغرض أو غرفة في بيت أحد أعضاء لجنة إدارة المقصف).

⇦ *دور رابطة أولياء الأمور*

٣٧- رئيس لجنة إدارة المقصف هو عادة رئيس رابطة أولياء الأمور. وهو أو هي يعمل (أو تعمل) بالتعاون مع مدير المدرسة. ورابطات أولياء الأمور مطالبة بأن تساعد فيما يلي: (١) بناء المقاصف؛ (٢) دفع أجور (أولياء الأمور) المدرسين المتطوعين؛ (٣) تعويض الطهاة المتطوعين؛ (٤) إصلاح الفصول المدرسية أو بناءها.

٣٨- وتتراوح الرسوم السنوية لرابطات أولياء الأمور بين ٥٠٠ و٨٠٠ ١ فرنك أفريقي للتلميذ أو للأسرة. وتتفاوت هذه الرسوم بحسب مستوى المعيشة السائد في المجتمع المحلي المعني. وقد اتضح للبعثة أن رابطات أولياء الأمور تتلقى عادة طلبات عديدة للمساعدة وأن المدارس ليست بالضرورة مجانية بالنسبة لأولياء الأمور, وذلك رغم إلغاء الرسوم الدراسية بمقتضى مرسوم رئاسي. والواقع أن إلغاء الرسوم المدرسية الرسمية يمكن أن يؤدي بمرور الوقت إلى مواجهة أولياء الأمور بعدد أكبر من طلبات المساعدة غير الرسمية نظرا لأن المدارس تسعى جاهدة لتعويض الدخل المفقود.

⇦ *دعم أولياء الأمور للمقاصف*

٣٩- يختلف الدعم الذي يقدمه أولياء الأمور بحسب المنطقة التي تقع فيها المدارس التي تمت زيارتها ومدى أهمية المدارس بالنسبة للمجتمعات المحلية وديناميةرؤساء رابطات أولياء الأمور ومديري المدارس واشتراك القادة التقليديين وتدريبهم. وقد لاحظت البعثة بصفة عامة أن أولياء الأمور يشاركون بنشاط. إلا أن معظم أولياء الأمور الذين التقت بهم البعثة كانوا من الرجال في حين كانت النساء منصرفات بصفة عامة إلى إعداد الوجبات في معظم المدارس.

⇦ *ملكية الجماعة للمشروع*

٤٠- يبدو من السابق لأوانه الحديث عن "الملكية". وقد أوضحت المناقشات التي عقدها أعضاء البعثة مع المشاركين في المشروع المختلفين أنه سيكون من الصعب على المجتمعات المحلية إذا أوقف **البرنامج** توزيع الأغذية أن تتولى إمداد المقاصف بالأغذية وإن كان بعض أولياء الأمور قد قالوا إن بوسعهم التغلب على انقطاع الإمدادات بصفة مؤقتة.

٤١- واضطلع بعض المجتمعات المحلية بعدد من المبادرات التي ينبغي أن تلقى التشجيع وتحتذى. ومن هذه المبادرات ما يلي:

- إنشاء حدائق مدرسية لإنتاج مواد غذائية تكميلية مثل البصل والطماطم؛
- بيع المنتجات لتمويل مقاصف المدارس؛
- التعاون الوثيق بين مختلف الشركاء وخاصة بين القادة التقليديين؛
- تعديل الحصص الغذائية بحسب توافر المخزونات.

نظام المشروع للنقل والإمداد

٤٢- تصل المنتجات التي يستوردها **البرنامج** إلى ميناء دوالا. ويتولى وكيل للشحن يختاره **البرنامج** نقل المواد الغذائية المخصصة للمحافظات الشمالية الثلاثة بالسكة الحديد إلى نقطة التسليم الأمامية في نغاونديري في محافظة أدموا. وهناك تسلم إلى مستودع يتسع لألفي طن وتديره إدارة حسنة اللجنة الإدارية الإقليمية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة و**البرنامج**. ثم ينقل جزء من الغذاء بالشاحنات إلى محافظات الشمال وأقصى الشمال حيث توجد نقطتان أماميتان للتسليم ي في غاروا ومروي (وتتسع كل منهما لخزن ثمانمائة طن). أما فيما يتعلق بمحافظة الشرق فإن وكيل الشحن ينقل المواد الغذائية بالشاحنات إلى نقطة التسليم الأمامية في بيرتوا حيث تتولى لجنة الإدارة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة و**البرنامج** أمر النقل الثانوي.

٤٣- أما فيما يتعلق بالمحافظات الشمالية الثلاثة فإن **البرنامج** يدفع حاليا تكاليف النقل من نقاط التسليم الأمامية إلى المدارس وذلك عن طريق التعاقد مع شركات خاصة للنقل. وتتحمل الحكومة المسؤولية عن تنظيم ودفع تكاليف النقل إلى المدارس في محافظة الشرق مستخدمة في ذلك ثلاث شاحنات تبرع بها **البرنامج**. وقد نجح هذا النهج خلال السنة الدراسية الحالية (٢٠٠٠/٢٠٠١) وبلغ مستوى يفوق بكثير مستواه من قبل في مجال النقل إلى المدارس المستفيدة في محافظة الشرق. كما تحملت اللجنة الإدارية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة و**البرنامج** تكاليف الإدارة والتخزين والصيانة في مستودعات نقاط التسليم الأمامية في جميع المحافظات الأربعة.

٤٤- أما تكاليف النقل الثانوي في المحافظات الثلاثة التي يتحملها **البرنامج** فهي في تزايد مطرد. ويرجع ذلك إلى سوء حالة الطرق في بعض المواسم وضعف البنية التحتية في المناطق المعنية وزيادة التكاليف ذات الصلة (الوقود، وقطع الغيار وما إلى ذلك) وإلى السياسة الجديدة الرامية إلى تحرير قطاع النقل البري الذي لا يخضع إلا لقدر ضئيل من المنافسة الفعالة. ويترتب على ذلك أن **البرنامج** قد يواجه في الأجل المتوسط مشاكل تمويلية فيما يتعلق بتكاليف النقل في المحافظات الشمالية الثلاثة. ويبدو أن **البرنامج** رغبة منه في ضمان تسليم الغذاء للمدارس وفقا لجدول زمني ناجع قد زاد اهتمامه بالنقل الثانوي في ثلاث من المحافظات الأربعة عما كان متوقعا في الوثائق الأساسية.

٤٥- وقد تبين أن إدارة المواد الغذائية المقدمة من **البرنامج** في المدارس التي تمت زيارتها على درجة جيدة من الكفاءة لأن المجتمعات المحلية والمسؤولين يخصصون للمهمة قدرا مناسبا من الاهتمام. واستطاع معظم المسؤولين أن

يزودوا البعثة بمعلومات دقيقة عن حالة التخزين، واستطاعت البعثة أن تطلع على سجلات التخزين والتقارير الشهرية والفصلية عن المقاصف وفواتير التسليم. غير أن البعثة لاحظت حدوث انقطاع في الإمدادات في معظم المدارس التي زارتها، ولا سيما في بداية السنة الدراسية (من سبتمبر/أيلول إلى أكتوبر/تشرين الأول) وكذلك في فبراير/شباط في كثير من الحالات. وكان هذا الانقطاع في تدفق الإمدادات راجعا إلى مشكلات تتعلق بالنقل وإلى عدم توافر بعض البنود الغذائية، مثل الملح المزود باليود، خلال عدة شهور.

تسليم الأغذية المقدمة من البرنامج ومعدلات استخدامها

٤٦- سجلت في السنتين الأوليين من المشروع حالات تأخير كبير في تسليم الغذاء وتوزيعه، وكان ذلك راجعا بصفة رئيسية إلى بعض مشكلات النقل والإمداد. فبعض المدارس المستفيدة لم يتلق إلا قليلا من الغذاء أو لم يتلق منه شيئا على الإطلاق خلال هاتين السنتين. ثم تحسن الوضع إلى حد كبير في السنة الثالثة من المشروع، ويجرى التوزيع حاليا وفقا للمواعيد المحددة في ١٠٠ في المائة من المدارس المنتخبة الأربعمائة وأربعة وأربعين. ونتيجة لهذا التأخير ولغير ذلك من المشاكل التي وقعت في السنتين الأوليين من المشروع لم يصل استخدام منتجات **البرنامج** إلى المستوى المتوقع له في الوثائق الأساسية. والواقع أن مستوى الاستخدام اعتبارا من ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠٠١ يقدر بـ ٤٤٩ ٩ طنا (مع أخذ جميع المنتجات بالاعتبار)، أو ٥٢ في المائة من إجمالي الكمية المخصصة للمشروع (و٧٠ في المائة من معدل الاستخدام المتوقع لهذا التاريخ).

٤٧- ويرجع القصور في استخدام المواد الغذائية إلى حد كبير إلى أن عدد الفتيات الملتحقات بالصفين الثاني من المرحلة الابتدائية والثاني من المرحلة الوسطى كان أقل بكثير مما كان في توقعات المشروع. ومثال ذلك أن هناك الآن ٧٦٤ ٦ فتاة مقيدة بالمدارس بدلا من ٥٠٠ ١٦ فتاة كما كان منتظرا بالنسبة للسنة الثالثة من المشروع، أي ٤١ في المائة فقط. وفي الوثائق الأساسية كانت الحصص الجافة المخصصة للفتيات تمثل ٦٣ في المائة من الكمية الإجمالية للمنتجات الغذائية (٥٢٠ ١١ طنا من الـ ٢٢٣ ١٨ طنا التي تمت الموافقة عليها). غير أن عدد التلاميذ الذين يستخدمون المقاصف المدرسية مرتفع إلى حد كبير عما كان متوقعا في الوثائق الأساسية (٠٠٠ ٩٢ بدلا من ٠٠٠ ٥٠ بالنسبة للسنة الثالثة من المشروع).

٤٨- بيد أن البعثة بالنظر إلى القصور في استخدام منتجات **البرنامج** حتى الآن تتوقع أن يكون من الممكن تمديد المشروع الحالي لسنة إضافية (حتى يونيو/حزيران ٢٠٠٣) عن طريق إضافة الـ ٠٥٨ ١ طنا من الحبوب التي من المتوقع أن تقدمها الولايات المتحدة في إطار مبادرة التغذية المدرسية. كما ينبغي أن يضاف حوالي ٢٩٠ طنا من الزيوت النباتية و٤٨ طنا من الملح المزود باليود عن طريق تنقيح ميزانية **البرنامج**. ويرتكز هذا الحساب على افتراض وجود ٠٠٠ ٩٢ تلميذ مستفيد من المقاصف المدرسية في ٢٠٠١/٢٠٠٢ و٢٠٠٢/٢٠٠٣ و٠٠٠ ١٠ مستفيد من الحصص الغذائية الجافة في ٢٠٠١/٢٠٠٢ و٠٠٠ ١٢ مستفيد من الحصص الجافة في ٢٠٠٢/٢٠٠٣.

تشكيلة الأغذية

٤٩- تتضمن تشكيلة الأغذية الحبوب (الأرز ودقيق الذرة) والبقول (البازلاء والفاصوليا) والزيت النباتي المقوى بالفيتامين (ألف) والملح المزود باليود. وحتى الآن يمثل الأرز (المستورد) ٧٠ في المائة من الحبوب التي تسلم للمشروع، ويمثل دقيق الذرة (الذي يشترى محليا) ٣٠ في المائة. أما بالنسبة للبقول فإن الأرقام تدل على ٩٤ في المائة

للبازلاء الخضراء والصفراء (المستوردة) و٦ في المائة للفاصوليا (التي تشترى محليا). أما الزيوت النباتية فتستورد كلها بينما يشترى الملح المزود باليود محليا.

٥٠- ورغم أن الذرة غذاء أساسي في عدد من المحافظات فإن استخدام دقيق الذرة يثير مشاكل بالنسبة للمقاصف المدرسية بسبب الجهد اللازم لطهوه. أما البقول فسيكون من الأفضل أن تشترى الفاصوليا ("اللوبياء" أو الفاصوليا الحمراء) وفقا لتوافر أموال **البرنامج** وإمدادات الفاصوليا في الأسواق المحلية أو الإقليمية.

الأثر على النساء والفتيات الصغيرات

٥١- مشاركة النساء في إدارة المقاصف المدرسية ضعيفة من الناحية الهيكلية. ففي جميع المدارس التي تمت زيارتها تقريبا لم تكن النساء جزءا من عملية اتخاذ القرارات وكن يكلفن بدلا من ذلك بالمهام الثانوية مثل إعداد الطعام.

٥٢- وقد ساهم المشروع بالفعل في إحداث زيادة كبيرة في عدد الفتيات في المدارس (وخاصة في المحافظتين اللتين تقعان في أقصى الشمال) وفي تحقيق توازن أفضل بين الأولاد والفتيات الملتحقين بالمدارس وفي استقرار مواظبة الفتيات على الدراسة. ويضاف إلى ذلك أن الفتيات قد زادت الآن أهميتهن في المجتمع المحلي وفي أسرهن بسبب الحصص الجافة التي يأتين بها.

٥٣- ولكن يلاحظ كما ذكر أعلاه أن عدد الفتيات (في السنوات الثلاثة الأخيرة من المرحلة الابتدائية) اللاتي يتلقين حصصا جافة يقل كثيرا عما كان متوقعا في الوثائق الأساسية (٦ ٧٦٤ في الوقت الحاضر بدلا من ١٦ ٥٠٠). ومن المؤكد أن ذلك نتيجة للمغالاة في التقدير في مرحلة تصميم المشروع.

رصد المشروع

٥٤- يمكن أن يقال بصفة عامة أن رصد المشروع كان غير كاف في السنتين الأوليين. ولم تتمكن بعثة التقييم من الرجوع إلا إلى عدد محدود من تقارير الرصد التي تغطي هذه الفترة.

٥٥- ويرجع ذلك إلى حد ما إلى نقص الأموال اللازمة لإجراء دراسة أساسية وإلى نقص الموظفين (فلم تشغل وظيفتان متوقعتان لاثنين من متطوعي الأمم المتحدة) ونقص في الأموال المخصصة للمشروع لتغطية تكاليف الدعم المباشر, وذلك نتيجة للقيود الشاملة المفروضة على موارد التنمية المتاحة **للبرنامج**.

٥٦- وقد تحسن الوضع إلى حد كبير بالنسبة للرصد الذي تضطلع به اللجنة الإدارية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة و**البرنامج** ويضطلع به **البرنامج** هو نفسه خلال السنة الثالثة من المشروع (٢٠٠٠/٢٠٠١). وكان ذلك راجعا إلى حد ما إلى تزويد اللجان الإدارية المشتركة مؤخرا بثلاث مركبات مجهزة بدفع العجلات الأربعة في محافظات الشمال. أما فيما يتعلق **بالبرنامج** فإن زيادة الرصد يعزى لتخصيص أموال في إطار منحة كندية ("منحة الأثر").

٥٧- ويضطلع مكتب غاروا (محافظة الشمال) بالمسؤولية عن رصد المشروع بصفة يومية وتقسيم حصص المواد الغذائية المقدمة من **البرنامج** بين المدارس (وذلك بالتعاون الوثيق مع النظراء) وإدارة العقود الخاصة بالنقل الثانوي إلى المدارس في المحافظات الشمالية الثلاثة. ولهذا الغرض يستخدم المكتب الفرعي استمارة للرصد عند زيارته للمدارس. وتشمل الاستمارة معلومات تتعلق بعمل المقصف المدرسي وتطور المؤشرات التربوية وإدارة الأغذية وعدد الفتيات اللاتي تلقين حصصا جافة ومشاركة الجماعات المحلية ومساهمتها وعمل لجنة إدارة المقصف وعرض تقارير

الرصد. وبصفة عامة يبدو أن الرصد قد تحسن منذ انتقال مهام المكتب القطري في مجال تنفيذ المشروع ورصده إلى غاروا.

٥٨- غير أن المسافات التي ينبغي أن تقطع داخل المحافظات الأربعة وفيما بين المحافظات تنطوي على مشاكل في مجال رصد المشروع في كل المدارس. ويستطيع موظفو **البرنامج** زيارة ثلث المدارس تقريبا في السنة. وعلى مستوى المحافظات يستطيع موظفو اللجنة الإدارية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة و**البرنامج** زيارة المدارس على نحو أكثر انتظاما (وخاصة عند تسليم المواد الغذائية), ولكن هذه الزيارات تتصل بالرصد أقل مما تتصل بإدارة المشروع ووسائل النقل والإمداد التابعة له. ولا يضطلع موظفو وزارة التربية كما ذكر في موضع آخر إلا بعدد قليل نسبيا من البعثات الميدانية، وذلك أساسا بسبب نقص وسائل النقل.

٥٩- وبغية تحسين رصد المشروع ينبغي **للبرنامج** إنشاء مكتب فرعي في محافظة الشرق. وذلك أن هذه المحافظة هي أبعد ما تكون عن مكتب غاروا وهي تواجه المشروع بمشاكل خاصة فيما يتعلق بالرصد. ومن الممكن لمتطوع دولي تابع للأمم المتحدة أن يتولى إدارة المكتب الفرعي بدعم من مساعد للرصد وسائق يعينان محليا. يضاف إلى ذلك أن مكتب غاروا ينبغي أن يدعم بإضافة مساعد للرصد معين محليا ، وذلك بالنظر إلى رحيل الممثل الدولي للبرنامج (رئيس مكتب غاروا) في الآونة الأخيرة.

استنتاجات

٦٠- لاحظت البعثة أن المشروع بسبيله إلى تحقيق هدفين من الأهداف المباشرة الثلاث المحددة له:

- أسهم وجود المقاصف المدرسية في المدارس المستفيدة من **البرنامج** في زيادة المواظبة على الدراسة في المدارس الابتدائية في الأقاليم الأربعة المحرومة.
- كما ساعدت المساعدة المقدمة من **البرنامج** على زيادة معدلات التحاق الفتيات بالمدارس ومواظبتهن على الدراسة، وهي المدارس التي كانت فرص التحاق الفتيات بها إلى عهد قريب ولأسباب شتى قليلة أو معدومة.

٦١- وقد يستنتج إذن أن المشروع كان له تأثير كبير على تحسين فرص الالتحاق بالمدارس, وخاصة بالنسبة للفتيات.

٦٢- وقد تعذر التحقق مما إذا كان المشروع قد استطاع إنجاز هدفه الثالث، وهو: تحسين قدرة التلاميذ على اكتساب المعارف عن طريق تزويدهم بتغذية متوازنة تكميلية. فلما كانت وجبة المقصف تقدم ظهرا (قرب نهاية اليوم المدرسي) فقد يبدو أن من الصعب تحديد ما إذا كان هذا الهدف قد تحقق. فالأطفال يغادرون المدرسة عادة بعد تناولهم الطعام بساعة أو ساعتين على أكثر تقدير, وهم يتلقون معظم الدروس قبل تناول الوجبة.

٦٣- من الواضح أنه ينبغي اتخاذ بعض التدابير من أجل تحسين تنفيذ المشروع وإلا أخفق في تحقيق آثاره المنشودة في الأجل الطويل.

٦٤- ومن المهم أن تستكمل جهود الجماعات المحلية المستفيدة وجهود الذين زاد المشروع من قدراتهم بالجهود التي تبذلها وزارة التربية, وخاصة فيما يتعلق بتوفير الخدمات التعليمية. وينطوي الإطار التعليمي للمشروع في الوقت الحاضر على شئ من الضعف. وقد لاحظت البعثة وجود نقص كبير في المعدات المدرسية والمواد التعليمية ووجود عدد غير كاف من المعلمين. ومن الممكن لإقامة شراكات أوثق مع الوكالات الثنائية ومتعددة الأطراف أن تساعد على

تحقيق تحسينات في هذا الصدد, وذلك لأن أوجه النقص الحالية في المرافق المدرسية والمـــواد التعليميـــة والمعلميـــن تفرض جميعها قيودا تحد من الآثار التعليمية الممكنة للدعم المقدم من **البرنامج**.

توصيات

٦٥- بالنسبة للمشروع الحالي:

- ينبغي لوزارة التربية أن تكفل مزيدا من الفعالية للمساعدة المقدمة من **البرنامج** عن طريق تقديم مزيد من الدعـــم النشط إلى الإطار التعليمي للمدارس المستفيدة. فإذا لم يتحقق ذلك فإن من المحتمل أن يعجز المشروع عن تحقيـــق هدفه الرئيسي الذي هو هدف تعليمي.
- يتعين على وزارة التربية لكي تضمن رصد تنفيذ المشروع رصدا مناسبا وقياس آثاره التعليمية أن تدعم قـــدرات موظفيها الذين يشاركون في إدارة المشروع, وخاصة فيما يتعلق بجمع البيانات الإحصائية ومعالجتها. ومن المكـــن التماس الدعم لذلك الغرض من شركاء مختلفين ثنائيين ومتعددي الأطراف فنيين وماليين, فـــهم حـــاضرون فـــي الكاميرون ويعملون في هذه المنطقة.
- يتعين على وحدة التنسيق المركزية التابعة للمشروع ووحداتها الإقليمية أن تتخذ خطوات للتأكد من أن المســـتفيدين المقصودين بالمشروع (الأطفال من سن السادسة إلى الرابعة عشرة) هم وحدهم الذيـــن يفيـــدون مـــن إمـــدادات **البرنامج** الغذائية التي تقدمها المقاصف المدرسية.
- ينبغي لوحدات التنسيق المركزية والإقليمية أن تتأكد من أن مديري المدارس لا يقيدون في المدارس المستفيدة مـــن **البرنامج** أطفالا يمكن أن يلتحقوا بمدارس أقرب إلى محال إقامتهم.
- ينبغي لوحدة التنسيق الإقليمية أن تضمن مشاركة المجتمع المحلي على نحو نشـــط ودائـــم فـــي إدارة المقـــاصف المدرسية.
- بالنظر إلى الزيادة الكبيرة في التحاق التلاميذ بالمدارس المستفيدة فإنه ينبغي تحديد عدد التلاميذ الذين يجوز لـــهم الإفادة من المقاصف. فإذا لم يتحقق ذلك فإن من المحتمل أن يصبح نقص الموارد الغذائية مشـــكلة فـــي الأجـــل المتوسط.
- قد يكون من الضروري تركيز المدارس المستفيدة جغرافيا حتى يتسنى الحد من تكاليف النقـــل الثـــانوي ونـــزوح التلاميذ من المدارس غير المستفيدة.
- ينبغي **للبرنامج** ونظرائه أن يعملوا على أن تصبح النساء مشاركات أنشط في رابطات أولياء الأمور وفي لجـــان إدارة المقاصف المدرسية.
- ينبغي للمكتب القطري **للبرنامج** في الكاميرون، بالتعاون مع مستشار النقل والإمداد على المســـتوى الإقليمـــي, أن يعيد حساب جدول تكاليف النقل الداخلي والتخزين والمناولة لكي يتسنى التأكد من أن **البرنامج** يستطيع أن يبقـــي في حدود التزاماته المالية المتعلقة بالنقل الداخلي والتخزين والمناولة طيلة مدة المشروع. كما ينبغي **للبرنـــامج** أن يقدر الطريقة التي تحترم بها الحكومة التزاماتها في هذا الصدد.

- ينبغي **للبرنامج** أن ينشئ مكتبا فرعيا في بيرتوا لكي يتسنى تحسين أنشطة الرصد في محافظة الشرق, فقد نفذت بالفعل بعض الأعمال التحضيرية في هذا الصدد. ومن المستحسن أيضا أن يضاف إلى الموظفين في مكتب غلروا مساعد آخر يعين محليا لكي يتسنى تعزيز أنشطة الرصد في المحافظات الثلاثة الأخرى.
- لقد وضعت وثائق المشروع الأساسية بناء على افتراض ١٨٠ يوما دراسيا في حين أن عدد هذه الأيام لا يتجاوز في الواقع ١٦٥ يوما. وترتب على ذلك أن احتياجات المساعدة الغذائية في المستقبل ينبغي أن تحسب على أساس ما لا يزيد عن ١٦٥ يوما دراسيا في السنة.
- ينبغي **للبرنامج** أن يتأكد من أن "دليل الإدارة العملية للمقاصف المدرسية", وهو دليل مفيد، يوزع على جميع المدارس المستفيدة, وذلك أن عدة مدارس من بين المدارس التي تمت زيارتها لم تكن لديها هذه الوثيقة الأساسية.

٦٦- وبالنسبة للمشروع القادم (التوسع في إطار البرنامج القطري القادم)[٥]:

- ينبغي إعطاء الأولوية لمحافظات الشمال وأقصى الشمال نظرا لمؤشراتها في المجال الاقتصادي الاجتماعي ومجال الأمن الغذائي, فمن الواضح أنها أسوأ من غيرها. فالمعدل المنخفض للمواظبة على الدراسة في محافظة أدموا (٥٢,٨ في المائة) يبرر استمرار مساعدة **البرنامج**. غير أنه ينبغي **للبرنامج** والحكومة في سياق البرنامج القطري القادم أن يعيدا تحديد السياسات والاستراتيجيات فيما يتعلق بالتغذية المدرسية بالنسبة للمدارس الابتدائية في المناطق الريفية في محافظة الشرق.
- ولما كانت الحصص الجافة تستخدم كشكل من أشكال تحويل الدخل (وليس لها أي هدف تغذوي محدد) فإن بإمكان **البرنامج** أن يقصر الحصص الجافة على ٥٠ كجم من الحبوب لكل تلميذة مؤهلة في كل فترة دراسية.

(٥) ينص مخطط الاستراتيجية القطرية لأيار/مايو ٢٠٠٠ على توسيع المشروع في المحافظات الأربعة.